أثر الإيمان بالله على سلوك الأفراد الاقتصادي

د. احمد ياسين عبد

كلية الشريعة والقانون/ الجامعة الإسلامية

المقدمة

لكل نظام اقتصادي فلسفة وسلوك منهجي يتضمن الأفكار الاقتصادية التي يؤمن بها، ولابد له من عقيدة يؤمن بها يكون لها أثر واضح في النظام الذي يسلكه مجتمع ما.

ويختلف الاقتصاد الإسلامي عن الاقتصاد الوضعي من حيث الأصول المنهجية لكل منهما، فالأصول المنهجية للأول هي الكتاب والسنة التي تحدد رؤيته، أما الثاني فهو يعتمد على ما وضعه البشر منطلقاً من رؤى مادية بحتة. إن العقيدة الإسلامية القائمة على الإيمان بالله تعد مصدراً أساسياً للاقتصاد الإسلامي فهو يأخذ منها قيمه وقواعده وأصوله وخصائصه ليحقق أهدافه في الحياة، والإيمان بالله يدفع الإنسان إلى الخوف منه، وينعكس بسلوكه وتصرفه، فهو تارة يمنعه من مزاولة الأنشطة الاقتصادية المحرمة، وتارة يدفعه إلى مزاولة النشاط الاقتصادي المشروع وهو في حد ذاته عبادة ومن وسائل التقرب إلى الله، ولذلك جاء هذا البحث لبيان أهمية الإيمان بالله وأثره على سلوك الأفراد الاقتصادي. وقد قُسِّم هذا البحث إلى أربعة مباحث:

المبحث الأول: أثر الإيمان بالله على الإنتاج.

المبحث الثاني: أثر الإيمان بالله على الاستهلاك.

المبحث الثالث: أثر الإيمان بالله على التوزيع.

المبحث الرابع: أثر الإيمان بالله على التبادل.

المبحث الأول
الإيمان بالله وأثره على الإنتاج

يحتل الإنتاج موقعاً مهماً في الدراسات الاقتصادية، وهذا الموقع جاء بسبب كونه يمثل الجانب الرئيسي فيها، فالغاية من القيام بالعملية الإنتاجية هو توفير السلع والخدمات أو زيادة منفعتها للأفراد ليتمكنوا من إشباع حاجاتهم التي تسد رغباتهم، وهذا ما تصوره الأنظمة الاقتصادية الوضعية سواء كانت رأسمالية أو اشتراكية، لذلك نجد أن تعريف الإنتاج في الاقتصاد يقتصر على خلق المنفعة أو زيادتها(١). ويشمل ذلك أيضاً على تحويل في صيغة المادة. إن تصوير مفهوم الإنتاج بهذه الصورة جاء نتيجة التركيز من قبل هذه الأنظمة على البعد المادي فقط؛ لأن الإيمان الذي نحمله هو إيمان مادي بحت، فكان أساس قياس الرفاهية في مجتمعاتها هو التقدم الذي تحرزه في توفير أكبر قدر من السلع والخدمات التي تشبه رغبات أفرادها غير المنضبطة والتي تولد مجالاً غير محدود للحاجات الأمر الذي كان وراء القول بالندرة في الموارد، فكانت عملية الإنتاج في الاقتصاد الوضعي هدفها تحقيق أقصى الأرباح دون النظر إلى ما قد يصيب المستهلك من ضرر من جراء ذلك، وتعني أن الإنتاج يتركز على السلع التي تواجه طلباً كثيراً من قبل الأفراد دون النظر إلى ما تؤديه من ضرر أو نفع.

في حين أننا نجد خلاف ذلك في الاقتصاد الإسلامي لأنه يختلف جوهرياً عن الاقتصاد الوضعي، إن الاقتصاد الإسلامي يقوم على عدد من المفاهيم، فهو يعطي الأهمية الأولى للقيم الأخلاقية والإخوة الإنسانية والعدالة الاجتماعية والاقتصادية، وهو لا يعتمد أساساً على الدولة ولا على السوق لتحقيق رؤيته بل يعتمد على تكامل أدوار القيم والمؤسسات والسوق والأسر والمجتمع والدولة لتحقيق الفلاح والرفاه للجميع(٢).

فيعرف الاقتصاد الإسلامي الإنتاج بأنه ذلك الجهد الدائب في تثمير موارد الثروة ومضاعفة الغلة من أجل رخاء المجتمع، ودعم وجودة قيمه العليا(٣). فالإسلام في ضوء هذا التعريف يهدف إلى إشباع حاجات الإنسان المادية والمعنوية، أي إيجاد المنفعة في شكل سلعة اقتصادية وجعلها صالحة لإشباع الحاجات الإنسانية، على أن يكون ذلك ضمن إطار الشريعة الإسلامية، ويوجب أن تكون السلعة المنتجة وأساليب إنتاجها وتوزيعها مقبولة شرعاً أي أن يكون الإطار الذي تتم فيه العملية الإنتاجية من توظيف وتحويل وإنتاج وتوزيع ضمن دائرة الحلال(٤).

إن أهمية الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي تنبع من جوانب متعددة، فالإسلام ينظر إلى الإنتاج على أنه أساس الاستهلاك، والاستهلاك ضروري لبقاء الناس، لذلك أمر الله تعالى عز وجل باستهلاك الضروريات التي تتعطل الحياة بفقدانها، وذلك يتوقف على الإنتاج؛ لأن الله لم يخلق هذه الموارد في الكون جاهزة للإشباع، وينظر الإسلام إلى الإنتاج على أنه عبادة وأنه وسيلة لتنفيذ أوامر الله(٥).

ولكل عملية إنتاجية أهداف يحاول القائم بها تحقيقها لكنها تختلف من نظام إلى آخر، ففي ظل الاقتصاد الرأسمالي فإن أهداف الإنتاج محصورة في تعظيم الربح وتحقيق أكبر قدر ممكن من غير وضع إطار يحدد ذلك، أما الاقتصاد الإسلامي فإنه وضع أهدافاً ودوافع تتميز من خلالها سلوكيات المستثمر المسلم عن غير المسلم، فهو يهدف إلى تحقيق أقصى درجة من الانضباط بالقيم الإسلامية، مع تعظيم الأجر والربح في قياسه بالمشاريع الإنتاجية والربح بذلك لا يكون هو الغاية من القيام بالإنتاج وإنما هو وسيلة لتحقيق غاية هي خلق المجتمع المتكامل.

لقد وضع الاقتصاد الإسلامي مجموعة إضافية من العوامل المادية وغير المادية لتكون محركة للاستثمار يمكن إجمالها في:

١. وجود الدوافع غير المادية للاستثمار.
٢. تحريم المقامرة.
٣. وجود الزكاة.
٤. تحريم أسعار الفائدة(٦).

فالإيمان بالله يتجلى في التأثير على الإنتاج ينطلق من مفهوم الاستخلاف الذي يعد أحد المبادئ الأساسية في الاقتصاد الإسلامي وهو الذي يحدد سلوك الفرد المسلم، يقول الله تعالى: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾(٧).

إن الرفاه الحقيقي في نطاق الشريعة لا يتحقق بالضرورة بمجرد التركيز على تعظيم الثروة والاستهلاك أنه يتطلب إشباع الحاجات المادية والروحية للإنسان بطريقة متوازنة، ففي حين تتضمن الحاجات المادية الملائمة من السكن والطعام والتعليم والنقل، فإن الحاجات الروحية تتضمن القرب من الله والإنسجام العائلي والاجتماعي(٨).

وإذا ما نظرنا إلى العوامل التي وضعها لتحرك الاستمثار نجد الإيمان بالله مؤثراً فيها تأثيراً كبيراً فالإسلام حين يخطط للاستهلاك يرشد المسلم الى توجيه جزء من دخله يرشد

المسلم الى توجيه جزء من دخله نحو الاستهلاك وإنما يشمل الاتفاق في سبيل الله أو الادخار وذلك لا نجده في سلوك الفرد غير المسلم، فالذي يعيش في ظل تطبيق المفاهيم الاقتصادية التقليدية، على الرغم من أنه يدخر جزء من دخله لكن ذلك الادخار لا يكون من أجل الاستثمار وإنمامن أجل الإقراض بالفائدة.

فالفرد المسلم يحرر إيمانه إلى الواقع العملي المتمثل بالاستجابة لما أمر الله والكف عن الغش وعن عما نهى الله سبحانه وتعالى: أن الفرد يمتنع عن المقامرة وكل كسب حرام والتعامل بالربا لما تخلقه هذه المعاملات من أضرار اقتصادية تكون سلبية على الجانب الإنتاجي، ومن جانب آخر يلتزم بأداء الزكاة التي هي ركن من أركان الإسلام، فالزكاة تؤدي إلى آثار مادية غير مباشرة تتمثل في أن الزكاة لا تشكل عبئاً على المستمثر بل تعتبر إضافة في إطار الأجر والعقاب في دالة متقنة فهي تزيد من نشاطه الاستثماري وكذلك زيادة دوافع المستهلك للإنتاج وبالتالي زيادة الدخل والاستثمار! إن الاقتصاد الإسلامي يوجب على المجتمع توفير الحاجات الضرورية لجميع أفراده دون إسراف أو تقتير قبل توجيه الموارد لإنتاج غيرها من السلع وذلك بغض النظر عن وجود الطلب الفعال على هذه الضروريات من عدمه.

إن الانطلاقة العقائدية للاقتصاد الرأسمالي ارتكزت على ترسيخ الحرية عند الأفراد سواء كان ذلك في السلوك الإنتاجي أو الاستهلاكي، فكانت الرغبات هي الموجه الأساسي لخلق الطلب على السلع والخدمات والتي من خلالها توجه عملية الإنتاج في ضوء تحقيق الأرباح، أما انطلاقة الاقتصاد الإسلامي فهي منبثقة من عقيدة التوحيد التي بعث الله بها رسله، من خلال النصوص التي أكدت وحدانية الخالق سبحانه وتعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾[٩]،﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ ۖ﴾[١٠]. لقد رسمت عقيدة التوحيد للمسلم منهجاً متكاملاً للتهذيب الروحي غيرت بموجبه النظرة إلى الكون، فالاعتقاد الأساسي للمسلم هو أن الكون وما فيه من مخلوقات بما في ذلك البشر، خلقه الله وحده، فالموارد في ضوء ذلك أمانة بيد الإنسان عليه أن يحسن استخدامها، فعقيدة التوحيد تدفع بالإنسان إلى العيش في ضمن القيم الأخلاقية الإسلامية والتي تمثل ركيزة أساسية في تحقيق التوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع وتحقيق مقاصد الشريعة.

إن القرآن الكريم يحث الإنسان على العمل وبذل الجهد للحصول على المكسب وإن ذلك يتحقق من خلال الرزق، فالإنسان يؤمن بأن الله تعالى هو الرزاق وما عليه إلا السعي

والعمل من أجل ذلك، ويملي عليه إيمانه جهله في الرزق فهو يزيد وينقص، يقول تعالى: ﴿ وَفِي ٱلسَّمَآءِ رِزۡقُكُمۡ وَمَا تُوعَدُونَ ﴿٢٢﴾ ﴾[١١]، ويقول تعالى: ﴿ ٱللَّهُ يَبۡسُطُ ٱلرِّزۡقَ لِمَن يَشَآءُ ﴾[١٢].

وفي ضوء ذلك تتلخص العلاقة بين النشاط الإنتاجي والرزق من خلال:

١. أن المسلم سوف يعمل دائماً بنشاط متجدد، فهو يقوم بعمله إرضاءً لله سبحانه وامتثالاً لأمر رسوله ﷺ الذي قال: **إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه** [١٣] وأن هذا الحديث يوجب على الفرد المسلم إتقان العمل الذي من خلاله تحصل الزيادة في الإنتاج.

٢. إن الإنسان يوازن في وقته بين العمل الإنتاجي والعبادة قال تعالى ﴿ وَٱبۡتَغِ فِيمَآ ءَاتَىٰكَ ٱللَّهُ ٱلدَّارَ ٱلۡأٓخِرَةَۖ وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ ٱلدُّنۡيَاۖ ﴾، فهو لا يصرف وقته في العمل ويضيع باقي الحقوق والواجبات التي عليه كأداء العبادات وتربية أولاده.

٣. إن الإيمان بالله يجعل من المسلم أكثر قدرة على تحمل المخاطر في النشاط الإنتاجي، يقول النبي ﷺ: **إن الرزق ليطلب العبد كما يطلبه أجله** [١٤]، فكلما زادت القدرة على تحمل المخاطر زادات احتمالات التجديد والربح والرواج الاقتصادي وهذا يحقق مصلحة المجتمع.

٤. إن الإيمان بالله يجعل المسلم ممتنعاً عن الحرام ويحرص على أن يتم نشاطه الإنتاجي وفقاً لما أهله الله وبذلك لا يلجأ إلى الطرق غير المشروعة لتحقيق الرزق[١٥].

ولعل من أبرز ما يمكن أن يعززه موقف الإنسان الإيماني تجاه مسألة الرزق وأن الأمر في ذلك عائد لله تعالى أن ولد لدى الإنسان القناعة تجاه ما يحصل عليه من دخل وإبعاد التمني الحاصل في النفس تجاه الآخرين، يقول الله تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ فَضَّلَ بَعۡضَكُمۡ عَلَىٰ بَعۡضٖ فِي ٱلرِّزۡقِۚ فَمَا ٱلَّذِينَ فُضِّلُواْ بِرَآدِّي رِزۡقِهِمۡ عَلَىٰ مَا مَلَكَتۡ أَيۡمَٰنُهُمۡ فَهُمۡ فِيهِ سَوَآءٌۚ أَفَبِنِعۡمَةِ ٱللَّهِ يَجۡحَدُونَ ﴿٧١﴾ ﴾ [١٦].

ثم يوضح هذا الإيمان موقف الاقتصاد الإسلامي تجاه ما يسمى بالمشكلة الاقتصادية، تلك المسألة التي تعد الندرة في الموارد أحد أسبابها، وأن المشكلة الاقتصادية هي الأساس في ظهور نظرية الإنتاج. فالله سبحانه وتعالى تكفل برزق المخلوقات ومنها بني البشر وأنه سخر ما على الأرض وما في الكون لخدمة الإنسان انطلاقاً من مبدأ التسخير، يقول تعالى: ﴿ أَلَمۡ تَرَوۡاْ أَنَّ ٱللَّهَ سَخَّرَ لَكُم مَّا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ ﴾[١٧]. وبفضل الإيمان تكون النتيجة عكس ما يقول بها الاقتصاد الوضعي فالاقتصاد الوضعي يلقي باللوم على الطبيعة

وأنها لا تفي بحاجات الإنسان، أما الاقتصاد الإسلامي فإنه يلقي باللوم على الإنسان نفسه لا على الطبيعة لأن وفرة الموارد أصل من أصول الخلق، إنما تظهر الندرة بسبب قصور الإنسان وعجزه وتقاعسه عن استغلال الموارد بالشكل الأمثل، تتكون إصابة الإنسان بالنقص في الحاجات أو الأموال اختيار وابتلاء من الله سبحانه وتعالى وهو ما صرح به القرآن، قال تعالى: ﴿ وَلَنَبْلُوَنَّكُم بِشَيْءٍ مِّنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِّنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَنفُسِ وَالثَّمَرَاتِ ۗ وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ ﴿١٥٥﴾ ﴾ (١٨).

لكن من النتائج المهمة في بيان أثر الإيمان بالرزق أن ذلك يؤدي إلى القضاء على الصراع الطبقي الذي ينشأ بين الفقراء والأغنياء، وهذا الإيمان يحرر الإنسان من الخوف على مستقبله في الحياة لأن الله تعالى تكفل برزق الإنسان وأن الفقر والغنى من المتغيرات التي لا تدوم، وذلك يؤكد في نهاية الأمر أن الناس هم في الحقيقة فقراء(١٩)، قال تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَنتُمُ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ ۖ وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ ﴿١٥﴾ ﴾(٢٠)، وعند إضافة التقدم الإيماني تكون دالة الإنتاج بالشكل التالي:

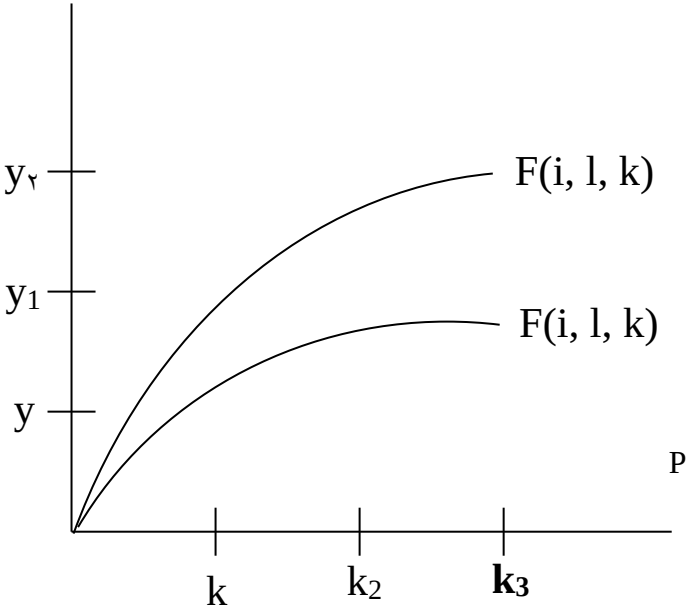

Y= F(i, l, k)
R=Py

حيث الإيرادات R
رأس المال K
الإيمان i
العمل l
الإنتاج y
المستوى العام للأسعار P

فكلما ارتفع الإيمان من (i) إلى (i_1) تنتقل دالة الإنتاج إلى الأعلى فيزداد الإنتاج من y إلى y_1.

المبحث الثاني
أثر الإيمان بالله في الاستهلاك

يمثل الاستهلاك الباعث الرئيسي على القيام بالنشاط الإنتاجي، فلأجل ديمومة الإنتاج واستمراريته لابد من أن يكون هناك استهلاك، فلو لم يكن هناك استهلاك لأصاب الإنتاج حالة كساد تؤدي في نهاية الأمر إلى توقف عملية الإنتاج، وأهمية الاستهلاك تأتي من كونه يرتبط بصلة وثيقة بعملية إشباع الحاجات سواء كانت حالية أو مستقبلية وأن عملية تخصيص الموارد ترتكز على الاختيار الأمثل للحاجات المطلوب إشباعها وهو ما يقوم به الاستهلاك(٢١).

ويعرف الاقتصاد الاستهلاك بأنه ذلك الجزء المستقطع من الدخل الكلي والذي يتم إنفاقه على السلع والخدمات التي تشبع رغباته بطريقة مباشرة(٢٢).

إن طبيعة الإنسان الفطرية تلزمه بالسعي للحصول على دخل يتمكن من خلاله إشباع حاجاته التي بها تدوم حياته وبقاؤه، فهو إذن يتعامل مع ما يحصل عليه من دخل باذلاً أقصى جهوده في توزيع دخله المحدود مقابل الحصول على تلك الحاجات. وفي ضوء ذلك، فإن الاقتصاد الرأسمالي يميل في عملية تخصيص إلى تلبية الطلب الاستهلاكي على السلع والخدمات، فالموارد توجه نحو السلع التي تلاقي طلباً متزايداً في السوق، وإن دخول الأفراد وإنفاقهم الاستهلاكي يعمل كمقياس لرغبات المستهلكين ومؤشراً لا تجاهاتها بالنسبة إلى أنواع وكميات السلع والخدمات المطلوبة، وإن طلب المستهلك تحدده المنفعة التي تحققها كل سلعة بالنسبة له وهذا يمثل نواة النظرية الكلاسيكية المحدثة التي لا تزال سائدة حتى الآن في التحليل الاقتصادي الرأسمالي(٢٣). ووفق التصور الرأسمالي تكون المنفعة هي المحرك الأساس للأفراد في سعيهم لاقتناء حاجاتهم وهي التي تحدد كمية الطلب على سلعة ما ومقدار ما يمكن أن يدفعه هؤلاء الأفراد من سعر لقاء حصولهم على تلك السلعة.

فالمنفعة هي اللذة والإشباع الذين يحصل عليهما الفرد من استهلاك سلعة معينة(٢٤). ففي ظل الرأسمالية تسود قاعدة سيادة المستهلك حيث للفرد حرية توزيع دخله بين السلع والخدمات المختلفة حسبما يروق له دون قيود أو تدخل من المجتمع حتى لو كان هذا الاستهلاك ترفياً يبدد موارد المجتمع أو ضاراً بالفرد نفسه(٢٥).

وفي ضوء المفاهيم التي يعتمدها الاقتصاد الرأسمالي انطلاقاً من مبدأ الحرية الفردية يكون المتحكم في الاستهلاك الفردي هو الرغبة الإنسانية، فهو يسعى إلى إشباع رغباته لأن الأمر في الحصول على الحاجات ملقى على عاتقه فيحاول إنفاق ما يحصل عليه من دخله على إشباع هذه الرغبات، فالفرد هو المسؤول عن سلوكياته في الرأسمالية في ظل غياب المنزومة القيمية التي توجه هذه السلوكيات فعند تفسير سلوك المستهلك فإن النظرية الكلاسيكية تنطلق عن تحليلها لسلوك المستهلك من فرضية أساسها أن المستهلك يتصف بالرشادة ويسعى جاهداً لتحقيق أقصى قدر ممكن من السلع والخدمات المتاحة إليه ولاسيما أنه يواجه عدداً كبيراً من السلع التي تحددت أسعارها وفق آلية السوق[٢٦]. فالفرد في ضوء هذه الفرضية متصف بالرشد ولكن ذلك غير موجود على أرض الواقع، فكيف يمكن أن يتصف بذلك وهو أسير رغباته غير المنضبطة والتي تولد لديه دافعاً نفسياً يجعله لا يفرق بين ما يضره وما ينفعه من استهلاكه للسلع المتاحة لديه، ولذلك يعتمد الاقتصاد الرأسمالي على ميول الناس في اختيار السلع والخدمات التي تخطئ لديهم بأعظم تقدير، فالمنفعة تركيبة علمية يستخدمها علماء الاقتصاد كي يستطيعون من خلالها فهم الطريقة التي يقسم المستهلكون العقلانيون مواردهم الشحيحة بين السلع التي توفر لهم الإشباع[٢٧]. إن هذا التعظيم للمنفعة من قبل الأفراد في ظل الرأسمالية يؤدي بالإنتاج إلى الانحراف إذ يكون التفضيل فيه للسلع الكمالية على حساب السلع الضرورية وتكون نتيجة ذلك حرمان عدد كبير من الأفراد من الحصول على السلع الضرورية لأنهم لا يملكون القدرة الشرائية التي توجه الإنتاج نحوهم.

إن الاستهلاك في الاقتصاد الإسلامي لم يترك إلى هوى الأفراد وسيطرة نزواتهم بل وضع من أجل قواعد تنظم عملية الاستهلاك تكمن من خلال:

أ. التوسط في الاستهلاك والحث على الاستثمار دعماً للطاقة الإنتاجية للمجتمع وتوفيراً لمتطلبات التنمية.

ب. ربط الاستهلاك بظروف المجتمع وإمكانياته الاقتصادية.

ج. تحريم الاستهلاك للسلع المحرمة والخدمات الضارة بالفرد والمجتمع.

د. الاعتماد على السلوك الرشيد للمستهلك بدوافع عقيدته وإيمانه[٢٨].

وفي ضوء هذه القواعد يقف الاقتصاد الإسلامي معتدلاً تجاه مفهوم الحرية الاقتصادية حيث يقر الحرية الاقتصادية المقيدة والتي تعني ممارسة الأفراد للأنشطة

الاقتصادية المختلفة على وفق القواعد والضوابط الشرعية حيث لا توجد أنشطة تتعارض مع النصوص الشرعية أو المثل الأخلاقية التي يؤمن بها الإسلام(٢٩). لقد صاغت النظرية الكيزية مفاهيمها وفق الرؤية المادية التي تنطلق من خلالها فقد أقرت أن الاستهلاك له صلة وثيقة بالدخل فكلما ارتفع الدخل يزداد الإنفاق الاستهلاكي على السلع وإذا انخفض الدخل قل الإنفاق على هذه السلع، وهذا لا نجده في الاقتصاد الإسلامي، فعلى الرغم من تغير الدخل يغير من الإنفاق، لان الإسلام رسم منهجا للفرد يقوم من خلاله ويعطي له حدود لا يمكن تجاوزها ، يقول الله تعالى: ﴿ وَكُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ وَلَا تُسْرِفُوٓا۟ ۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلْمُسْرِفِينَ ﴿٣١﴾ ﴾(٣٠). يقول القرطبي في تفسير هذه الآية: إن الله أحل في هذه الآية الأكل والشرب ما لم يكن مسرفاً أو مندراً فأما تدعو الحاجة إليه وهو ما سد الجوعة وسكن الظمأ فمندوب إليه عقلاً وشرعاً. وأما الزائد على قدر الحاجة ففيه قولين: حرام ومكروه (٣١). ثم يضع الإسلام سلماً من الحاجات نرتب فيه حسب أهميتها إلى مستويات ثلاثة:

١. الضروريات: وهذه لا يمكن أن تقوم الحياة بدونها ويلزم من الإخلال بها اختلال في الحاجات الأخرى، وقد تضمنها قوله تعالى: ﴿ إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَىٰ ﴿١١٨﴾ وَأَنَّكَ لَا تَظْمَؤُا۟ فِيهَا وَلَا تَضْحَىٰ ﴿١١٩﴾ ﴾(٣٢). فالضروريات وقف مدلول هذه الآية هي المسكن والمأكل والمشرب والملبس.
٢. الحاجيات: وهي التي تكمل الضروريات وبفقدانها يصيب الناس حرج ومشقة كالكهربائيات المنزلية.
٣. الكمالية: وهي التي تجعل حياة الناس أكثر سهولة ويسر ومثالها الأكل الطيبات(٣٣).

إن التوجه الاستهلاكي وفق هذا السلم يشترك فيه جميع الأفراد في الاقتصاد الإسلامي فكل من يتعدى عن ذلك يصير إلى أمر غير مقبول شرعاً، فالإسلام يهدف أولاً إلى توفير الحاجيات الأساسية للفرد والمجتمع، وعند ذلك لا يستطيع المنتج المسلم من الانحراف عن المنهج الذي رسمه له الشارع الحكيم. إن الجانب الإيماني الموجود لدى الفرد المسلم هو الذي يصوغ عقلانيته ورشادته الاستهلاكية، فأثر الإيمان بالله يتجلى وضوحه في سلوك المسلم الاستهلاكي ومن توجهه نحو اقتناء السلع الضارة والمحرمة، وإنما يلجأ إلى استهلاك الطيبات، إذ إن الأولى قد نهى الشارع عنها والثانية أمر بها الشارع، قال تعالى: ﴿ كُلُوا۟ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقْنَٰكُمْ ﴾(٣٤). فالمسلم يسعى إلى تعظيم الأجر الأخروي، وهذا لا يمكن الحصول عليه بمخالفة أوامر الشريعة، إن الالتزام الإيماني يقضي على المسلم الالتزام بالقيم

والمبادئ الأخلاقية التي تصنع الفرد المسلم عند الاستهلاك في حد معين مقرر شرعاً وهو حد الكفاية لا يمكن تجاوزه، إذ إن من أبرز الأهداف التي يحققها الالتزام بالقيم الأخلاقية هو كبح جماح المصلحة الذاتية وإيجاد حالة توازن مع المصلحة الاجتماعية. وهذا ما لم يستطع الاقتصاد الرأسمالي تحقيقه، وتساعد القيم الأخلاقية على تحويل أذواق وتفضيلات المستهلكين بحيث لا يقتصر الإنفاق الاستهلاكي أساساً على الضروريات ويقال فيها السرف والتبذير (٣٥).

ويرسم الإيمان بالله للفرد المسلم طريقاً يسلكه يتمثل ذلك في السلوك الوسطي في الإنفاق على الحاجيات، فهو عندما يحصل على الدخل فإنه يوجه جزء منه نحو الحاجات والجزء الآخر نحو الادخار الذي يدفع بالتالي نحو الاستثمار ومن ثم يزداد الإنتاج، وبوسطية تعظم المنفعة الاستهلاكية للمسلم وذلك يحصل من خلال توازن الإنفاق الذي يمكن من الحصول على الأجر في الدنيا والآخرة وذلك يكمن في:

١. الإنفاق على استهلاك الطيبات من أجل الاستعانة على عبادة الله.
٢. الإنفاق في سبيل الله على الفقراء وبناء المشاريع الخيرية(٣٦).

كما أن الإيمان بالله يضبط الرغبات الإنسانية، فليس كل ما يشبع رغبة للنفس يمكن الحصول عليه في الاقتصاد الإسلامي، وإنما التعامل مع ذلك يتم على أساس ما تقرره ضوابط الشريعة الإسلامية. فما كان حلالاً جاز إفتاؤه وما كان حراماً لا يجوز، وبذلك يمكن السيطرة على حدود الحاجات فتكون المنفعة في الاقتصاد الإسلامي هي اللذة والإشباع اللذان يحصل عليه الفرد من استهلاك سلعة مقبولة شرعاً(٣٧)، فتكون الرغبة في ضوء ذلك ظاهرة إرادية يمكن التحكم بها وضبطها.

وفي ضوء ما تقدم يكون رشد المستهلك وعقلانيته ليس فرضية في الاقتصاد الإسلامي وإنما حقيقة تتجسد واقعياً خلافاً للاقتصاد الرأسمالي.

اثر الإيمان بالله على التوزيع

اهتمت المدرسة الكلاسيكية اهتماماً كبيراً في قضية التوزيع حتى عد ريكاردو وهو أحد أقطاب المدرسة الكلاسيكية أن قضية التوزيع هي المشكلة الأولى التي تكون دراستها موضوع علم الاقتصاد، ويتصرف نظام التوزيع بشكل عام في الفكر الاقتصادي إلى التعرف

على الأسلوب الذي يتم فيه تحديد الدخول الموجه إلى الأفراد، وفي نفس الوقت يتنازع الفكر الاقتصادي على أسلوبين من التوزيع هما:

١. التوزيع الوظيفي: ويعني حصول أصحاب عناصر الإنتاج على دخول نقدية مقابل ما يقومون به من وظائف اقتصادية في عملية.
٢. التوزيع الشخصي: وهو الذي يهتم بدراسة أنصبة الأفراد من الدخل القومي وبين كيفية تحديده مستويات الدخول والعوامل التي تؤدي إلى تفاوت الدخول(٣٨).

وفي ضوء الأفكار الاقتصادية الوضعية فإن عملية التوزيع تتبع عملية الإنتاج فلا يمكن أن يتم توزيع أي دخل قبل إنتاجه، فالرأسمالية تقر أن العامل المؤمن الذي عليه عملية التوزيع هو أشكال الإنتاج وأساليبه السائدة(٣٩).

إن اساليب التوزيع المشار إليها هي من نتاج الرأسمالية حيث يهتم الأول بتحليل عوائد عناصر الإنتاج دون الاهتمام بطريقة مساهمة الأفراد والثاني يهتم بالدخول الفردية، وعناصر الإنتاج في الرأسمالية هي الأرض وعائدها الريع والعمل وعائده الأجر ورأس المال وعائده الفائدة والمنظم وعائده الربح، إذ يخضع هذا التوزيع في ظل الرأسمالية إلى قواعد العرض والطلب في تحديد أسعار استخدام العناصر الإنتاجية المختلفة شأنها في ذلك شأن السلع الاقتصادية وأن المنتج في استخدام هذه العناصر يسعى إلى أفضل توليفة ممكنة من الحصول على أكبر قدر ممكن من الربح(٤٠).

ولعل إن أحد أهم الأسباب التي تؤدي إلى وجود تفاوت كبير في الدخول هي الملكية، إذ لا تخضع الملكية في ظل الرأسمالية إلى قواعد تحدد صحة مسارها، فالفرد له حرية في التملك وحرية في التصرف وبالطبع فإنه في ظل نظام التوزيع المنيع فيها فإن أصحاب الأملاك والأموال سوف يحصلون على عوائد كبيرة تجعل بينهم وبين باقي الأفراد تفاوتاً كبيراً، فالأفراد يكسبون دخولهم إما من خدمات العمل التي يفيدونها فيحصلون على أجور، وإما بسبب ملكهم لرأس المال فيحصلون على الفائدة، أو أرباح كما يحصل للمنظم، لكن تكون عوائد ملكية رأس المال أعلى عوائد عناصر الإنتاج وكذلك الأرباح ولكنها ليست ثابتة فهي تتغير بين فترة وأخرى طبقاً لظروف السوق السائدة فترتفع أيام الرخاء وتهبط أيام الكساد(٤١).

إن النظام الاقتصادي الإسلامي يختلف عن الاقتصاد الرأسمالي اختلافاً جذرياً، وذلك يعود إلى الاختلاف في الأصول المنهجية لكلا الفكرين، فقد وضع الاقتصاد الإسلامي

في نظرية التوزيع قواعد تساعد على تقليل هذه التفاوتات الموجودة بين الأفراد، فقد حدد قواعد اكتساب الملكية التي لا تتم إلا من خلال طرق مشروعة أهمها العمل، انطلاقاً من النصوص القرآنية التي تحدد ذلك مثل قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَأۡكُلُوٓاْ أَمۡوَٰلَكُم بَيۡنَكُم بِٱلۡبَٰطِلِ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً عَن تَرَاضٖ مِّنكُمۡ ﴾(٤٢).

ويتبنى الاقتصاد الإسلامي مبدأ المساواة المطلقة بين الأفراد كأساس في نظام التوزيع، وهذا المبدأ يستخدم في إشباع الحاجات الأساسية لكل مسلم في حدود الإمكانيات المتاحة من الموارد والسلع، فإذا كانت الموارد الاستهلاكية المتاحة محدودة وتكفي لإشباع حاجات الأفراد، أو لا تكفي لإشباعها كاملة، فإنه لابد من التساوي ولا يسمح بالتفاوت في التوزيع(٤٣).

وهذا المبدأ يقرره قوله ﷺ: **من كان معه فضل ظهر فليعد به على من لا ظهر له، ومن كان معه فضل زاد فليعد به على من لا زاد له** (٤٤).

وتسعى الأنظمة الاقتصادية من خلال التوزيع إلى تحقيق الرفاه الاقتصادي للأفراد، إلا أن الاقتصاد الإسلامي يوجه الأساليب التي تبناها إلى تحقيق أهداف اقتصادية عدة منها:

١. إن الغاية من نظام التوزيع الإسلامي هي تنفيذ نظام اقتصادي يستطيع أي فرد أن يستفيد من كفاءته ومؤهلاته كي يكون أكثر نفعاً وهذا لا يكون إلا إذا أمكن استعمال القوى الطبيعية بشكل صحيح وأن يسود التعاون بين أفراد المجتمع.
٢. تخفيف حدة التفاوت في توزيع الثروة والدخل وإقامة العدالة الاجتماعية.
٣. كفاية الحاجات الأصلية للإنسان.
٤. تأليف القلوب، وهذا الأثر الاجتماعي الذي لم ينتبه إليه غير الاقتصاد الإسلامي(٤٥).

ويختلف موقف الاقتصاد الإسلامي عن الاقتصاد الرأسمالي في تحديد عائدية كل عنصر من عناصر الإنتاج، فالإسلام يختلف مع الرأسمالية في تحديد عناصر الإنتاج فهو يقتصر على ثلاثة عناصر، هي: الأرض ورأس المال والعمل، أما عائدية الأرض أو ما يسمى الريع فقد شرع الإسلام عقوداً تستخدم في استغلال الأرض مثل الزراعة والمساقاة، وإن كان هناك خلاف بين الفقهاء في جوازها إلا أننا نذهب مع رأي الأغلبية القائلين بالجواز، فيحقق ريع الأرض على شكل إجارة، ورأس المال الذي يأخذ شكلين هما رأس المال النقدي ورأس المال العيني، فالأول يشمل النقود والثاني يشمل الآلات والمكائن وعلى الرغم من

اعتراف الإسلام بأهمية رأس المال في العملية الإنتاجية إلا أنه لا يقر عائدية رأس المال النقدي المتمثلة بالفائدة؛ لأن القرآن حرم الربا، قال تعالى: ﴿وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْ﴾[٤٦]، ففي الوقت الذي يحرم فيه الإسلام الربا، نجده يقي الربح الذي يرتبط بالعملية الإنتاجية والإنتاج، فالإسلام يشترط على رأس المال المشاركة في العملية الإنتاجية حتى يستحق عائداً فيتمثل ذلك في الربح وهو عادة غير محددة على خلاف الفائدة فإنها نسبة محددة تؤخذ على رأس المال، أما جانب العمل فالإسلام يقرر أن العمل أساس النشاط الاقتصادي ويستحق الأجر، وقد رفع الإسلام من درجة العمل حتى أوصله إلى العبادة، وهو يأمر بضمان أجور توفر للفرد مستوى لائق من المعيشة أعلى من مستوى الكفاف، يقول النبي ﷺ: **من عمل لنا عملاً فليتخذ زوجة ومسكناً...** [٤٧] هذه إشارة موجزة إلى عائدية عناصر الإنتاج في الإسلام.

أما معيار التوزيع في الاقتصاد الإسلامي فهو العمل والحاجة، فأدوات التوزيع الإسلامي تتمثل في:

أ. لا يرتبط الأفراد بشكل متساوٍ في الموارد فهناك موارد تخضع للملكية العامة وهناك موارد تخضع للملكية الخاصة، وبذلك يضع الإسلام منهج يصنف الموارد صنفين، فيكون للتوزيع دور قبل الإنتاج وبعد الإنتاج حرصاً منه على عدالة التوزيع.

ب. مرحلة التوزيع قبل الإنتاج للموارد يكون معيارها الحاجة وليس أي أداة أخرى.

ج. معيار التوزيع بعد الإنتاج هو العمل، فالموارد القابلة للمكية الخاصة لا تدخل في نطاقها إلا بالعمل الاقتصادي[٤٨].

ومن ذلك يتضح لنا أن ضمان إشباع الحاجات الأساسية لجميع الأفراد وعدم حرمان البعض منها تحت أي قيد، ومن ذلك ثم فإن الإسلام يعمل على تقليل سعة التفاوت بين الأفراد، إذ أن أساس اعتماد هذه المعيارية ما لخصه سيدنا عمر ﷺ في نهجه في التوزيع بقوله: ما من أحد إلا وله في هذا المجال حق الرجل وحاجته، والرجل وبلاؤه أي عمله [٤٩].

إن قضية التوزيع في الإسلام ليست كما يراها الاقتصاد الوضعي من أنها قضية أشكال الإنتاج أو أوضاع معينة للإنتاج تتغير كلما تغيرت أو تطورت أساليب الإنتاج، وإنما هي في نظر الإسلام قضية إنسان له متطلباته الضرورية أو حاجاته الأساسية والتي يتعين

أولاً إلى إشباعها في إطار يحافظ على إنسانيته وينميها سواء كان هذا الإنسان في مجتمع متخلف أو مجتمع متقدم، أي ضمان حد الكفاية(٥٠).

إن عدالة التوزيع لها دور مهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والرفاهية التي هي غاية الأنظمة الاقتصادية ومفادها القضاء على الفقر في المجتمع. إذ يرى الفكر الغربي أن عملية التنمية تتوقف على تراكم رؤوس الأموال وهذا لا يتواجد إلا لدى فئة قليلة من الأفراد، لكن للتنمية الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي أبعاد تتمثل في:

١. إنتاج اقتصادي سلعي وخدمي بكميات ونوعيات معينة، حيث أن الإنتاج الإسلامي يقتصر على السلع المباحة شرعاً والواردة ضمن حاجاته.
٢. توفير مستوى معيشي لائق لكل فرد.
٣. العمل على أن تكون عملية التنمية مستمرة(٥١).

إن أثر الإيمان بالله في عملية التوزيع يبرز من خلال اعتماد معياري العمل والحاجة في التوزيع، وهذان المعياران ينطلقان من مبدأ الاستخلاف والأصول الأخلاقية والإنسانية، فالمسلم يؤمن بأن المال هو مال الله وأن البشر مستخلفون فيه، على الرغم من وجود تفاوت بين فئات المجتمع، فمن قصر فيه العمل عن سد حاجاته فله من حق الاستخلاف العام ما يكفيه مؤنة رزقه(٥٢). يقول تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ فِيٓ أَمۡوَٰلِهِمۡ حَقّٞ مَّعۡلُومٞ ٢٤ لِّلسَّآئِلِ وَٱلۡمَحۡرُومِ ٢٥﴾(٥٣)، وعلى الدولة أن تضمن للفرد حد الكفاية، يقول السرخي: وعلى الإمام أن يتقي الله في صرف الأموال إلى المصارف فلا يدع فقيراً إلا أعطاه من الصدقات حتى يغنيه(٥٤)، إن الالتزام بالقيم الأخلاقية في الاقتصاد الإسلامي جعل هذه المعايير تتصف بالديمومة والثبات لضمان حد الكفاية لكل فرد وإن كان غير مسلم. واستخدم الاقتصاد الإسلامي أساليباً من أجل تحقيق التوازن بين أفراد المجتمع منها:

١. عدم السماح بالثروة والغنى إلا بعد ضمان حد الكفاية.
٢. عدم السماح باستئثار أقلية بخيرات المجتمع؛ لأن قوام المجتمع هو العدل، يقول تعالى: ﴿كَيۡ لَا يَكُونَ دُولَةَۢ بَيۡنَ ٱلۡأَغۡنِيَآءِ مِنكُمۡۚ﴾(٥٥) بمعنى أن لا يكون المال متداول بيد فئة قليلة من الناس.
٣. إعادة توزيع الدخل عند افتقاد التوازن، وهذا المبدأ يلزم ولي الأمر بالتدخل من وقت لآخر لإعادة التوازن(٥٦).

فقد وضع الإسلام ضوابط كمية لحد الكفاية تتلخص في:

١. عدد أفراد المجتمع ومن تجب عليه إعالتهم.
٢. المكانة الاجتماعية والعلمية للشخص المسلم.
٣. مستوى أسعار السلع والخدمات التي تضمن مستوى معيشي مناسب(٥٧).

فالإسلام لا يمنع الحصول على الثروة وامتلاكها ولا يمنع التزين لكنه في نفس الوقت منهي عن السرف والتبذير، قال تعالى: ﴿ وَءَاتِ ذَا ٱلْقُرْبَىٰ حَقَّهُۥ وَٱلْمِسْكِينَ وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ وَلَا تُبَذِّرْ تَبْذِيرًا ﴿٢٦﴾ ﴾(٥٨)، فالغني المسلم لا يملك أن يعيش في سرف وتبذير وليس أمامه بالنسبة لماله الزائد عن حد الكفاية إلا أحد أمرين:

أ. الاستثمار في مشروعات إنتاجية تعود بالنفع على المجتمع.
ب. إنفاق المال على الفقراء والمحتاجين(٥٩).

لقد مثلت قضية التوزيع العادل للثروة أحد أهم الأسس التي قام عليها الاقتصاد الإسلامي، حيث أرشد القراء إلى عدم حصر الثروة بيد فئة قليلة من الأفراد، قال تعالى: ﴿ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةًۢ بَيْنَ ٱلْأَغْنِيَآءِ مِنكُمْ ﴾ (٦٠).

لذلك لم يكتفِ الإسلام بأهمية تحقيق الثروة بل وضع وسائل لمعالجة سوء التوزيع تمثلت في مجموعة القواعد التي وضعها لإعادة توزيع الدخل.

ويمكن تقسيم هذه الوسائل إلى مجموعتين، وهي من صلب الأثر العقائدي الإيماني على عملية التوزيع:

أ. وسائل سلبية: وهذه الوسائل من شأنها إعاقة تحقيق العدالة في التوزيع حرمها الإسلام وأخرجها من دائرة التعامل مثل الربا والاحتكار والغش والاكتناز وغيرها(٦١).
ب. وسائل إيجابية: تتمثل في تشريع بعض الموارد التي من شأنها أن تحقق عدالة في توزيع الدخل والثروة ومنع حصرها بيد فئة قليلة من الناس مثل الزكاة والخراج والصدقات وغيرها.

إن الفرد المسلم يلتزم بتطبيق هذه الأوامر انطلاقاً من الإيمان الذي يسيطر على داخله فهو بالتزامه بذلك يحقق الغاية التي من أجلها خلق الإنسان وهي عبادة الله تعالى والهدف من جعله خليفة في الأرض وهي عمارتها، إذ يسعى الإنسان إلى تحقيق رضا الله والحصول على الثواب والأجر في الآخرة. وتمثل الزكاة أحد أهم الوسائل الإيجابية التي أمر الله بها والتي لها دور مهم في إعادة توزيع الدخل، فالزكاة تعمل على إعادة توزيع الثروة في الأمد الطويل باتجاه تحقيق المساواة والعدالة، فهي تؤخذ من الغني وتعطى للفقير. فالمعروف

أنه لابد أن يتم تمليك مال الزكاة لمستحقيها وسواء كان التوزيع على شكل نقود أو سلع استهلاكية أو سلع إنتاجية فإن ملكية كل ذلك يجب أن تنتقل إلى الموزعة عليهم(٦٢).

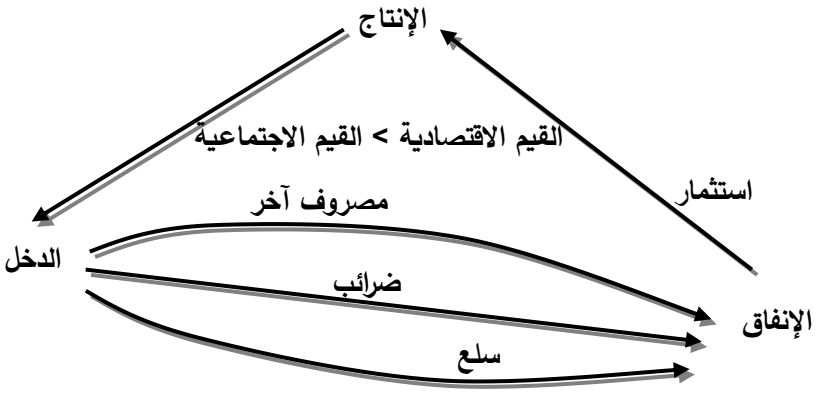

التوزيع الرأسمالي

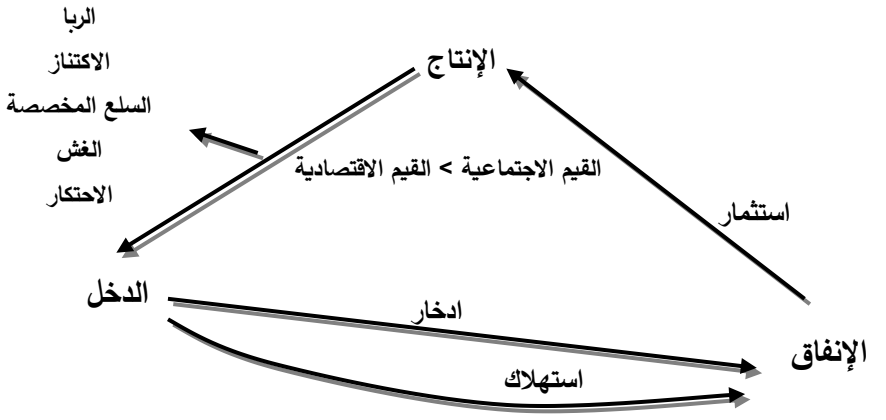

التوزيع الإسلامي*

فالتوزيع الرأسمالي تكون فيه القيم الاقتصادية أكبر من القيم الاجتماعية، أما الاقتصاد الإسلامي فإنه يخرج من دائرة الإنتاج إلى المعاملات المحرمة والسلع المحرمة وتكون القيم الأخلاقية الاجتماعية أكبر من القيم الاقتصادية.

المبحث الرابع
أثر الإيمان بالله على التبادل

تمثل السوق الأساس الذي يعتمد عليه الفكر الكلاسيكي في معالجة المشاكل الاقتصادية التي تواجهه، فهو يترك الحلول كلها إلى جهاز الأسعار، فمن منطلق الحرية المطلقة فإن الفرد في ظل النظام الرأسمالي يملك حرية تامة في ممارسة نشاطه الاقتصادي الذي يرغب فيه وبسبب ذلك فقد أصبح الهدف من القيام بالعملية الإنتاجية هو تحقيق أقصى ربح ممكن. الأمر الذي دعى إلى ظهور المؤسسات الاحتكارية التي بقيت تسيطر على الأسواق الرأسمالية، لذلك كانت أبرز المبادئ التي قررتها السوق الرأسمالية تتمثل في:

١. إذا زاد الطلب على العرض فإن الأسعار تميل إلى الارتفاع.
٢. إذا ارتفع السعر مال الطلب إلى الانخفاض.
٣. يميل الثمن (السائد) إلى أن يعتمد عند الحد الذي يتساوى فيه العرض والطلب[٦٣].

إن تلاقي العرض والطلب في السوق الرأسمالي قد يبدو أمراً حدودياً؛ لأن ظروف السوق غير اعتيادية بسبب وجود المؤسسات الاحتكارية التي لا تترك ظروف السوق أن تكون طبيعية.

ثم نرى إهمال دور الدولة في النظام الرأسمالي وسيطرة أصحاب الأموال على السوق، حيث تمركز رأس المال في أيديهم الأمر الذي أدى إلى إحداث تغيرات في طبيعة نشاط الدولة وأصبحت تمثل مصالح هؤلاء، وتخذله احتكار بعض المنتجين للموارد الاقتصادية باسم الحرية الاقتصادية المطلقة، واحتفاظهم بالأسرار الصناعية لإنتاج سلعة أو أكثر وباسم الحرية تكونت المؤسسات الاحتكارية التي تجنب أصحابها مخاطر المنافسة وتضمن لنفسها حق البناء والسيطرة[٦٤].

إن ظاهرة الاحتكار من السمات المميزة والعلامات الواضحة في السوق الرأسمالية، فالمنتج يحاول الحصول على أكبر قدر من الأرباح ومن أجل ذلك فهو يسلك كافة الوسائل التي توصله إلى الثروة، ولا غرابة أن يظهر الاحتكار في الرأسمالية؛ لأن الرؤية المادية هي المسيطرة على هذا النظام، فالاحتكار يؤدي إلى ظهور المساوئ الآتية:

١. استغلال حاجات الآخرين، فالمحتكر يستغل حاجة الأفراد إلى السلع ليرفع من ثمنها.

٢. من أجل تحقيق الربح، فإنه يعمد إلى إخفاء السلع عند توافرها وإخراجها عندما يحتاجها الناس.
٣. ارتفاع الأسعار ومن ثم حصول التضخم الاقتصادي.
٤. سيادة روح الأنانية بين أفراد المجتمع(٦٥).

إن الركن الأساس للسوق الإسلامية هو الحرية الاقتصادية وقد ضمن الإسلام ذلك من خلال الموقف المعتدل الذي اتخذه تجاه مفهوم الحرية الاقتصادية، فهو يقر الحرية الاقتصادية المقيدة، ضمن إطار من القيم الأخلاقية أما طريقة تنفيذها فقد تحدث من خلال:

أ. تحريم الأنشطة الاقتصادية التي تعيق تحقيق القيم والمثل الأخلاقية كالربا والاحتكار وغيرها.
ب. إعطاء الدولة الحق في التدخل لحماية الصالح العام وتصحيح الانحراف الذي يصيب السوق من خلال مراقبة النشاط الاقتصادي(٦٦).
ج. منع أي تدخل يؤثر على ظروف السوق والعمل على كفالة الحرية الحقيقية في التعامل وبالتالي إعمال عوامل العرض والطلب بطريقة حقيقية في جميع الظروف والأوقات.
د. أعطت النظرية الإسلامية للدولة الحق بالتدخل في مجال الأسعار عند اللزوم والضرورة(٦٧).

فالإيمان بالله يولد لدى الفرد رقابة ذاتية تمنعه من الانحراف في التعامل في السوق، وتعطي له دافعاً نفسياً يحاول فيه الفرد المسلم التقرب إلى الله في كافة تعاملاته طمعاً في الحصول على الأجر والثواب في الحياة الآخرة الأمر الذي يدفعه إلى التزام أوامر الشريعة الإسلامية وأحكامها في المعاملات، وهذا الالتزام يصل بالسوق الإسلامية إلى درجة المنافسة التامة والتي تتسم بانعدام تحكم البائعين والمشترين في أسعار السلع والخدمات موضع التعامل. ويمكن تلخيص مزايا هذه المنافسة في:

أ. حصول المستهلكين على السلع والخدمات بأسعار تتساوى مع متوسط تكاليف إنتاجها.
ب. بلوغ الكفاءة الاقتصادية للوحدات الإنتاجية المختلفة في عامة الأنشطة الاقتصادية حدها الأقصى الذي يتحقق بالوصول إلى الحجم الأمثل للوحدة الإنتاجية المعدل الأمثل للإنتاج والذي تقل عنده تكاليف الإنتاج إلى أدنى حد ممكن.

ج. خفض تكاليف البيع وأساليب ترويج المبيعات إلى أدنى حد ممكن، حيث إن سيادة المنافسة تعني أن منتجات الوحدة الإنتاجية تتجانس مع منتجات الوحدات الإنتاجية الأخرى من نفس السلعة، لذا فإن أساليب ترويج البيع ذات التكاليف العالية تكون غير ضرورية(٦٨).

لذلك، فإن منفعة السلع لا تحددها رغبات الإنسان وإنما يحددها القبول الشرعي، فكل سلعة محرمة أو ضارة لا تكون لها قيمة في السوق الإسلامية، فالسلعة الاقتصادية تحمل في نفس الوقت قيمة أخلاقية في طياتها، إذ لا يوجد انفصام في الاقتصاد الإسلامي بين قيمة السلعة ومنفعتها(٦٩).

إن ممارسة الدولة لنشاطها في الرقابة يهدف إلى تحسين مستوى الكفاءة في إنجاز الأهداف الاقتصادية وهذه الرقابة تستند إلى العلاقة الوثيقة بين مستوى النشاط الاقتصادي وبين الأهداف الاجتماعية بحيث لا تتحقق الأخيرة إلا في مستوىً عال من النشاط الاقتصادي(٧٠).

ومن أجل وصول السوق إلى الحالة المثلى فقد وضع الإسلام مجموعة من القواعد التي تحكم عمل السوق، منها:

أ. منع تداول السلع الضارة والمحرمة.

ب. تحريم الاحتكار.

ج. منع الغش.

د. منع الضرر.

هـ. منع تلقي الركبان... الخ.

لقد وردت آيات في القرآن الكريم تشير إلى أهمية التجارة والعمل فيها، يقول تعالى: ﴿إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً عَن تَرَاضٖ مِّنكُمۡۚ﴾(٧١)، وقوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلۡبَيۡعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْۚ﴾(٧٢)، وقوله ﷺ: **تسعة أعشار الرزق من التجارة، والعشر من المواشي** (٧٣).

إن الالتزام بأحكام الشريعة المنطلقة من عمق إيماني بالله تعالى من الفرد تجعل الأساس الذي تقوم عليه هو نصوص الكتاب والسنة، توضح أن النظرية الإسلامية للأسعار التي شغلت الفكر الاقتصادي الغربي كثيراً تضمنت مبادئ وأبعاد ضمنية نوجزها على النحو التالي:

١. احتكام تحديد الأسعار في السوق الإسلامية إلى ظروف السوق المتمثلة بالعرض والطلب في تحديد السعر بغض النظر عن نوع الشيء.
٢. إلزام الأفراد بالتعامل بسعر المثل الذي يتحدد وفق عوامل العرض والطلب في السوق ومنع التجاوز عليه بالرفع أو بالخفض.

الخاتمة

بعد الانتهاء من البحث توصلنا إلى ما يلي:

١. إن الاقتصاد الإسلامي في عملية الإنتاج يعطي الأهمية الأولى للقيمة الأخلاقية.
٢. إن الإيمان بالله يؤثر على الإنتاج تأثيراً إيجابياً فهو يدفع بالفرد إلى الالتزام بأوامر الشريعة في سلوكه الإنتاجي ويتمثل ذلك في تركيزه على الطيبات واستبعاد الخبائث.
٣. تكون الأولوية في الإنتاج وفق سلم الحاجات الإسلامي المتمثل بالضروريات والحاجيات والتحسينات.
٤. يضع الإسلام منهجاً وسطياً للفرد في سلوكه الاستهلاكي على خلاف الاقتصاد الرأسمالي الذي يترك للفرد حرية الاختيار والتصرف في استهلاكه.
٥. تختلف نظرة الاقتصاد الإسلامي عن الفكر الاقتصادي الوضعي إلى الرغبات الإنسانية فهي في الإسلام ظاهرة إرادية يمكن التحكم بها وضبطها، أما الاقتصاد الرأسمالي فإنها غير منضبطة ولدت مفهوم الحاجات غير المتناهية.
٦. يركز الاقتصاد الرأسمالي في نظرية الاستهلاك على المستهلك نفسه فيما يركز الإسلام على سلوك المستهلك.
٧. إبراز الأثر الإيماني في عملية التوزيع من خلال اعتماد معياري العمل والحاجة في التوزيع اللذان ينطلقان من مبدأ الاستخلاف.
٨. وضع وسائل تساعد على إعادة توزيع الدخل وتحقيق العدالة فيه مثل الزكاة والخراج.
٩. على مستوى التبادل فإن منفعة السلع لا تحددها الرغبات الإنسانية وإنما يحددها القبول الشرعي لها.
١٠. وضع الإسلام مجموعة من الضوابط من أجل الوصول بالسوق الإسلامية إلى الحالة المثلى مثل تحريم الاحتكار والغش وغيرها.

الهوامش

(١) مبادئ الاقتصاد الجزئي، عبد المنعم السيد علي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مطابع جامعة الموصل، ١٩٨٤م، ٥١/١.

(٢) مستقبل علم الاقتصاد من منظور إسلامي، محمد عمر شابرا، ترجمة: رقيق يونس المصري، مراجعة: أنس الزرقا، دار الفكر، ص٩٧.

(٣) المصدر نفسه، ص١٠١.

(٤) مدخل للفكر الاقتصادي في الإسلام، سعيد سعد مرطان، مؤسسة الرسالة، ص٧٧.

(٥) عناصر الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي والنظم الاقتصادية المعاصرة، صالح حميد العلي، اليمامة للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق- بيروت، ط٢٠٠٧، ص٩٦.

(٦) النظرية الاقتصادية الإسلامية- اتجاه تحليلي، يوسف بن عبد الله الزامل، بوعلام جيلالي، دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، الرياض، ط١، ١٩٩٦، ص٧٥.

(٧) البقرة: ٣٠.

(٨) مستقبل علم الاقتصاد، شابرا، مصدر سابق، ص٩٩.

(٩) الإخلاص: ١.

(١٠) الحشر: ٢٢.

(١١) الذاريات: ٢٢.

(١٢) الرعد: ٢٦.

(١٣) مجمع الزوائد، ٤/ ٩٨.

(١٤) صحيح ابن حبان ٨/ ٣٢.

(١٥) دراسات في علم الاقتصاد الإسلامي، عبد الرحمن يسري، الدار الجامعية طبع ونشر وتوزيع، ٢٠٠١، ص٦٨.

(١٦) النحل: ٧١.

(١٧) لقمان: ٢٠.

(١٨) البقرة: ١٥٥.

(١٩) توزيع الدخل في الاقتصاد الإسلامي والنظم الاقتصادية المعاصرة، د.صلاح حميد العلي، اليمامة للنشر والتوزيع، دمشق- بيروت، ط٢٠٠١، ص٧٣.

(٢٠) فاطر: ١٥.

(٢١) أساسيات الاقتصاد الإسلامي، محمود حسن صواف، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، ط٢٠٠٤، ص٩٩.

(٢٢) مبادئ الاقتصاد، د.عارف حمو، مصطفى سلمان، علي أبو نزار، د.ط.، ص٦٧.

(٢٣) مبادئ الاقتصاد الجزئي، السيد علي، مصدر سابق، ص١٠٩.

(٢٤) مبادئ الاقتصاد الجزئي، السيد علي، ص١٠٩.

(٢٥) النظام الاقتصادي الإسلامي، عفر، ص١٥٧.

(٢٦) الاقتصاد الجزئي، د.طارق العكيلي، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ٢٠٠١، ص٦٧.

(٢٧) الاقتصاد، بول آسامو بلسون، وليام د.فهوردهاوس، ترجمة: هشام عبد الله، مراجعة: د.أسامة الدباغ، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، ط١، ٢٠٠١، ص١٠١.

(٢٨) النظام الاقتصادي الإسلامي، عفر، ١٥٨.

(٢٩) عناصر الإنتاج، صالح حميد العلي، مصدر سابق، ص٨٦.

(٣٠) الأعراف: ٣١.

(٣١) الجامع لأحكام القرآن، أبو عبيد الله محمد بن أحمد الأنصاري الخزرجي الأندلسي القرطبي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٨٥م، ١٩١/٧.

(٣٢) طه: ١١٨- ١١٩.

(٣٣) عناصر الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي، ص١١٠.

(٣٤) البقرة: ٥٧.

(٣٥) مستقبل علم الاقتصاد، شابرا، ص٣٩٢.

(٣٦) النظرية الاقتصادية الإسلامية، ص٢٩.

(٣٧) معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء، د.نهزيه حماد، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فرجينيا، ط١١، ١٩٩٣، ص٢٦٧.

(٣٨) المذهب الاقتصادي الإسلامي، سعيد الخضري، دار النهضة العربية، مصر، ط١، ١٩٨٦م، ص٤٠٣.

(٣٩) توزيع الدخل في الاقتصاد الإسلامي، صالح حميد العلي، ص١٤٥.

(٤٠) النظام الاقتصادي الإسلامي، عفر، ص٩٤.

(٤١) مبادئ الاقتصاد الكلي، خزعل الرماني، مطبعة الديواني، بغداد، ١٩٨٧م، ص٣٨٩.

(٤٢) النساء: ٢٩.

(٤٣) المذهب الاقتصادي الإسلامي، الخضري، ص٤١٤.

(٤٤) صحيح مسلم: ١٢/ ٣٣.

(٤٥) توزيع الدخل، صالح العلي، ص١٥١.

(٤٦) البقرة: ٢٧٥.

(٤٧) المعجم الكبير للطبراني، ٢٠/ ٣٠٥.

(٤٨) الإسلام والتنمية الاقتصادية– دراسة مقارنة، شوقي أحمد دنيا، دار الفكر العربي، دار الاتحاد العربي للطباعة، ط١، ١٩٧٩م، ص٢٦٨.

(٤٩) سيرة عمر بن الخطاب، ابن الجوزي، المطبعة التجارية الكبرى، القاهرة، د.ط.، ص١٠١.

(٥٠) عدالة التوزيع في الإسلام، محمد شوقي الفجري، ص٣٥٧.

(٥١) التنمية في الاقتصاد الإسلامي، ص٢٨٤.

(٥٢) توزيع الثروة في الاقتصاد الإسلامي، إبراهيم حمد إبراهيم، رسالة ماجستير مقدمة إلى معهد الدراسات العربية، ص١١٦.

(٥٣) المعارج: ٢٤– ٢٥.

(٥٤) المبسوط للسرخسي، ٣/ ١٨.

(٥٥) الحشر: ٧.

(٥٦) توزيع الثروة في الاقتصاد الإسلامي، ص١٢١.

(٥٧) توزيع الثروة في الاقتصاد الإسلامي، ص١٢١.

(٥٨) الإسراء: ٢٦.

(٥٩) عدالة التوزيع، ص٣٦٩.

(٦٠) الحشر: ٧.

(٦١) توزيع الدخل، صالح العلي، ص٣٦٢.

(٦٢) الاقتصاد الإسلامي دراسة تحليل للفعالية الاقتصادية، محمد منذر القحت، ط١١، ١٩٧٩م، دار الفكر.

* الرسم مأخوذ من محاضرات أ.د.صلاح العاني ألقاها على طلبة الدراسات العليا في الجامعة الإسلامية، كلية الفقه.

(٦٣) المشكلة الاقتصادية، عبد الله غانم، ص٩٠.

(٦٤) النظام الاقتصادي في الإسلام، أحمد العال وفتحي عبد الكريم، ص٧٤.

(٦٥) منهج الاقتصاد في القرآن، زيدان عبد الفتاح معدان، دار البشير، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٩٧م، ص١٣١.

(٦٦) عناصر الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي، صالح العلي، ص٨٧.

(٦٧) المشكلة الاقتصادية، عبد الله غانم، ص٩٤- ٩٥.

(٦٨) النظام الاقتصادي الإسلامي، عطا، ص٩٠- ٩١.

(٦٩) الاقتصاد الإسلامي، قحف، ص١٢٥.

(٧٠) الاقتصاد الإسلامي، قحف، ص١١٥.

(٧١) النساء: ٢٩.

(٧٢) البقرة: ٢٧٥.

(٧٣) كنز العمال: ص٢٩- ٣٠.

المصادر والمراجع

بعد القرآن الكريم:

١. أساسيات الاقتصاد الإسلامي، محمود حسن صراف، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، ط١، ٢٠٠٤م.
٢. الإسلام والتنمية الاقتصادية، شوقي أحمد دنيا، دار الفكر العربي، ط١، ١٩٧٩م.
٣. الاقتصاد الإسلامي– دراسة تحليلية للفعالية الاقتصادية، محمد منذر القحف، دار الفكر، ط١، ١٩٧٩م.
٤. الاقتصاد الإسلامي والمشكلة الاقتصادية، حسين غانم، دار الوفاء، ط٢، ١٩٩١م.
٥. الاقتصاد الجزئي، طارق العكيلي، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ٢٠٠١م.
٦. الاقتصاد، بول آسامو بلسون، وليام د.فهور وهاوس، ترجمة: هشام عبد الله، مراجعة: أسامة الدباغ، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، ط١، ٢٠٠١.
٧. توزيع الثروة في الاقتصاد الإسلامي، إبراهيم أحمد إبراهيم، رسالة ماجستير مقدمة إلى معهد الدراسات العربية.
٨. توزيع الدخل في الاقتصاد الإسلامي والنظم الاقتصادية المعاصرة، صلاح حميد العلي، اليمامة للنشر والتوزيع، دمشق– بيروت، ط١، ٢٠٠٧م.
٩. الجامع لأحكام القرآن، أبو عبيد الله محمد بن أحمد الأنصاري الأندلسي القرطبي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٨٥م.
١٠. دراسات في علم الاقتصاد الإسلامي، عبد الرحمن يسري، الدار الجامعية، طبع نشر توزيع ٢٠٠١م.
١١. سيرة عمر بن الخطاب، ابن الجوزي، المطبعة التجارية الكبرى، القاهرة، د.ط.
١٢. عدالة التوزيع في الإسلام، محمد شوقي الفنجري.
١٣. عناصر الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي والنظم الاقتصادية المعاصرة، صالح حميد العلي، اليمامة للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ط١، ٢٠٠٧م.

١٤. مبادئ الاقتصاد الجزئي، عبد المنعم السيد علي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مطابع جامعة الموصل، ١٩٨٤م.
١٥. مبادئ الاقتصاد الكلي، خزعل البيرماني، مطبعة الديواني، بغداد، ١٩٨٧م.
١٦. مبادئ الاقتصاد، عارف حمود وآخرون، د.ط.
١٧. مدخل للفكر الاقتصادي في الإسلام، سعيد سعد مرطان، مؤسسة الرسالة.
١٨. المذهب الاقتصادي الإسلامي، سعيد الخضري، دار النهضة العربية، مصر، ط١، ١٩٨٦م.
١٩. مستقبل علم الاقتصاد من منظور إسلامي، محمد عمر شابرا، ترجمة: رقيق يونس المصري، مراجعة: أنس الزرقا، دار الفكر.
٢٠. معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء، نزيه حماد، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط١، ١٩٩٣م.
٢١. منهج الاقتصاد في القرآن، زيدان عبد الفتاح، دار البشير، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٩٧م.
٢٢. النظام الاقتصادي الإسلامي، محمد عبد المنعم عفر، دار المجمع العلمي، جدة، ١٩٧٩م.
٢٣. النظام الاقتصادي في الإسلام، أحمد عبد العال، فتحي عبد الكريم، ط٧، ١٩٨٤.
٢٤. النظرية الاقتصادية الإسلامية- اتجاه تحليلي، يوسف بن عبد الله الزامل، بو علام جيلاني، دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ط١، ٢٠٠٧م.